تضمن فقرة تنفيذية تنص على « اعادة تأكيد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين » . واعتبر القرار حينذاك نصرا تاريخيا للقضية الفلسطينية اذ تقوم الجمعية العامة لاول مرة بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني . وانطلاقا من ذلك القرار كان على الحكومات العربية مسؤولية محاولة تصعيد القرار في هذه الدورة الخامسة والعشرين او تأكيده مرة اخرى . ولاجل هذا جرت مناقشات ومداولات خلال الصيف الماضي على مستوى المجموعة العربية في الامم المتحدة وعلى مستوى بعض العواصم العربية بخصوص هذا الامر . وكان امامها اقتراح معين وهو ادراج قضية فلسطين كبند مستقل في جدول اعمال الجمعية العامة كوسيلة لذلك التصعيد وكانسجام طبيعي مع القرار المتخذ حول حقوق شعب فلسطين . ولاسباب معلوم بعضها ومجهول بعضها الاخر ، ولا حاجة لمناقشتها هنا ، لم يتم ادراج البند . ورغم عدم الادراج فقد بقي امر التصعيد او التأكيد قائما ، اذ يمكن تحقيق اي منهما ضمن بند تقرير المفوض العام لوكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين كما تحقق الاصل ضمن نفس البند ايضا .

وما اكد ضرورة التصعيد او التأكيد ما ورد في الفقرة التنفيذية الثالثة للقرار المتخذ ضمن بند « الوضع في الشرق الاوسط » من اشارة لحقوق الفلسطينيين تنطوي على تراجع ، حيث انها تقصر عن النص على اعادة تأكيد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين « وهو ما اعلنته الجمعية العامة بصورة رسمية في قرارها رقم ٢٥٣٥ ب (الدورة ٢٤) الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ » ، وهو ما قررته الدول السبع في بيانها الذي فسر عدم مشاركتها في التصويت . وبناء على هذا جرت مداولات ومشاورات بين اعضاء المجموعة العربية في مرحلة اولى ، وبين لجنة منتخبة من المجموعة العربية وبعض وفود الدول الصديقة من جهة اخرى ، لوضع صيغة مشروع قرار تتضمن التصعيد وبشرط تأمين موافقة الجمعية العامة عليها . وكانت نتيجة المداولات والمشاورات الاتفاق على صيغة نهائية تضمنت فقرتين تنفيذيتين هما : ١. « تعترف بان لشعب فلسطين الحق في الحقوق المتساوية وتقرير المصير» طبقا لميثاق الامم المتحدة ٢. « تصرح بان الاحترام الكامل للحقوق الثابتة لشعب فلسطين هو عنصر لا يستغنى عنه في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » .

ويتضح من قراءة الفقرتين ان التصعيد قد تحقق في كليهما اذ تضمنت الفقرة الاولى عاملا جديدا وهو النص على حق تقرير المصير بينما قرار العام الماضي تضمن نصا عاما وهو الحقوق الثابتة . كما ان في الفقرة الثانية تصعيدا اذ اعتبر احترام حقوق شعب فلسطين العنصر الرئيسي في اية تسوية مقبلة للقضية . كما ان تصحيح ما سمي اعلاه « بالتراجع » قد تم في الفقرة الثانية اذ انسجمت وتوافقت كليا مع قرار العام الماضي .

وتبنى مشروع القرار ثماني دول هي افغانستان وغينيا واندونيسيا وماليزيا وموريتانيا وباكستان والصومال ومالي . وعند التصويت عليه في اللجنة السياسية الخاصة نجح باغلبية ٤٦ صوتا ضد ١٩ صوتا وامتنعت ٣٧ دولة عن التصويت ، وتغيبت ٢٥ دولة عن جلسة التصويت .

ورغم النجاح الذي تم في اللجنة السياسية الخاصة فقد ادركت المجموعة ان خطرا يحيق بمشروع القرار عند التصويت عليه في الجمعية العامة اذ تطلب النجاح اكثرية الثلثين بدلا من الاكثرية النسبية . كما ادركت ان اسرائيل والولايات المتحدة تسعيان معا وبصورة حثيثة مع مختلف الوفود لاجل تغيير اصوات بصورة تؤدي الى فشل مشروع القرار جوهرا واجراء . بل ذهبت الولايات المتحدة الى حد دفع وفد الدومنيكان الى تقديم مشروع قرار اجرائي يدعو الى ان نجاح المشروع يتم باكثرية الثلثين . ورغم جميع تلك المناورات فقد نجحت المجموعة العربية في الصعيدين الاجرائي والجوهري في هزيمة المناورات الامريكية الاسرائيلية وفي انجاح مشروع القرار باغلبية ٤٧ صوتا ضد ٢٢ صوتا وامتناع ٥٠ دولة عن التصويت .

ثالثا : القرار المتضمن التنديد بمن يمنع ممارسة حق تقرير المصير في فلسطين

اقرت اللجنة الثالثة (اللجنة الاجتماعية والانسانية) ثم الجمعية العامة قرارا يتعلق بتطبيق حق تقرير المصير ونيل الاستقلال لجميع الشعوب وباعتبار تحقيق ذلك ضمانا